مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة

Journal of International Economy and Globalization

أثر الانفاق العام الاستثماري على معدلات البطالة في الجزائر

-دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL-

The Impact of Public Investment Spending on Unemployment Rates in Algeria

-Standard Study Using an Autoregressive ARDL Model-

ط.د.بن عزيز أسامة،♦ جامعة زيان عاشور، الجلفة، (الجزائر).

ط.د.شباب زينب ، جامعة زيان عاشور، الجلفة، (الجزائر).

تاريخ الإرسال: 2021/12/06	تاريخ القبول: 2021/12/14	تاريخ النشر: 2021/12/15

الكلمات المفتاحية	الملخص
الإنفاق العام الاستثماري؛ البطالة ؛ الجزائر؛ ARDL.	هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الانفاق العام الاستثماري على معدلات البطالة في الجزائر، وفي أطار نمذجة معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) اقترحنا الانفاق العام الاستثماري كمتغير تفسيري وبالاعتماد على منهجية الحدود تم التأكيد على أن هذه المتغيرات في حالة تكامل مشترك ولها علاقة توازن في الأجل الطويل، وتم قبول النموذج ARDL(2,2) والذي يشرح حوالي 61 % من التغيرات الحاصلة في تباين المتغيرة الداخلية لان البواقي تشويش ابيض يخضع للتوزيع الطبيعي ومعلمات النموذج مستقرة ومنسجمة، وعلى ضوء هذا النموذج فان زيادة حجم الانفاق العام الاستثماري مليار دينار يؤدي إلى تخفيض معدل البطالة بنسبة قدرها 1.64% على المدى البعيد، كما أن النموذج المعتمد مقبول من وجهة إحصائية وقياسية وبالتالي فهو ذو مصداقية.

Keywords	Abstract
Investment Public Spending ; Unemployment; Algeria; ARDL.	The Study aimed at identifying of investment Public Spending On Unemployment Rates in Algeria. In the framework of unemployment modeling in Algeria during the period 2000-2020, we suggested investment public spending as an interpretable variable and depending on the border methodology that has been emphasized that these variables in the case of joint integration It has a long-term balance Relationship, And The Model ARDL (2.2) has been accepted About 61% of Changes in Internal Variation Because The White Jams are Subject To Normal Distribution and Stable, and stable, and stable, and stable, and in light of this model Increased Size Leads to Reducing The Unemployment Rate by 1.64% In The Long Term. The Approved Model is Acceptable from a statistic and state of statutory and therefore credible

JEL Classification Codes : H5 ; J6 ; O55 ; C52.

♦ **المؤلف المرسل**: بن عزيز أسامة، **الإيميل**: benazizoussama916@ gmail.com

1. مقدمة:

تعتبر البطالة من أكبر التحديات التي تواجه اقتصاديات العالم، لكونها مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، وإن الجزائر كغيرها من دول العالم مازالت تعاني من البطالة التي تشكل الشغل الشاغل بالنسبة للدولة لما لهذه الظاهرة من أثار سلبية عديدة سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، تأثر الاقتصاد الجزائري خلال فترة الثمانينات بالأزمات الخارجية آنذاك، إذ تراجعت معدلات النمو وتفاقمت الاوضاع الاقتصادية والمالية خصوصا بإنخفاض عوائد الصادرات نتيجة للانهيار أسعار البترول وبالتالي تراجع معدلات الاستثمار ، ما أدى الدولة الجزائرية إلى إتباع مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية بهدف القضاء على الاختلالات المالية الداخلية والخارجية.

ويظهر الاستثمار العمومي كأحد الإنفاق العمومي بجانب نفقات التسيير والقروض والتسبيقات، هذا الإنفاق يرجى منه الكثير في مختلف دول العالم لاسيما النامية منها، لاستخدامه في تحقيق التنمية المستدامة وإنجاز المخططات التنموية الإستراتيجية والمشاريع الكبرى العابرة للسنوات المالية، مما سينعكس بالإيجاب على الرفه الاجتماعي والاستقرار السياسي وتوفير الشغل والتقليل من معدلات البطالة، الذي ما يزال الشغل الشاغل للحكومات المتعاقبة في الجزائر.

وهذا ما جعلنا نبحث في هذا الموضوع لنحدد مدى تأثير الانفاق العام الاستثماري على معدلات البطالة في الجزائر، وبناءا على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية

1.1. إشكالية الدراسة:

ما مدى تأثير الانفاق العام الاستثماري على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) ؟

2.1. أسئلة الدراسة:

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- ماهي الطرق التي قامت بها الجزائر للقضاء على ظاهرة البطالة ؟
- هل العلاقة بين الانفاق العام الاستثماري ومعدلات البطالة علاقة عكسية ؟
- ما مدى فاعلية منهجية (ARDL) لنمذجة معدلات البطالة ؟

3.1. فرضيات الدراسة:

- قامت الجزائر بعدة تجارب للقضاء على ظاهرة البطالة.
- السياسية الإنفاقية الاستثمارية لها تأثير على سوق العمل ومستوى التشغيل .
- تتمتع منهجية ARDL بجودة عالية في نمذجة معدلات البطالة.

4.1. منهج الدراسة:

للإجابة على الاشكالية نعتمد في هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي و المنهج القياسي، بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews9.

5.1. هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

– اختبار فرضية العلاقة الايجابية بين معدل البطالة في الجزائر والإنفاق العام الاستثماري خلال الفترة (2020-2000)؛

–التحليل والكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين معدل البطالة في الجزائر والانفاق العام الاستثماري، خلال الفترة (2020-2000).

6.1. منهجية الدراسة:

لمعالجة الاشكالية المطروحة سيتم تقسيم الدراسة إلى أربعة أقسام:

*المحور الأول: الاطار المفاهيمي للدراسة.

*المحور الثاني: الاطار النظري للعلاقة بين الانفاق العام والبطالة.

*المحور الثالث: واقع ظاهرة البطالة في الجزائر.

*المحور الرابع: دراسة تحليلية لتأثير الانفاق العام الاستثماري على معدلات البطالة في الجزائر.

*المحور الخامس: كرس للدراسة القياسية، وتختتم هذه الورقة بحثية بإستنتاجات و توصيات.

7.1. الدراسات السابقة:

1.7.1. دراسة بو الكور نورالدين، 2020 (قياس وتحليل أثر الانفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة :1970-2016) :هدفت هذه الدراسة إلى تحليل و قياس أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في الأجلين القصير و الطويل، من أجل ذلك تم تحديد طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي و معدلات البطالة في الجزائر لنفس الفترة، باستخدام الأساليب القياسية الحديثة كاختبار استقرارية السلاسل الزمنية و التكامل المشترك، أشعة نموذج تصحيح الخطأ و سببية جرانجر، و الاختبارات التشخيصية الأخرى.

و قد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي و معدل البطالة غير مستقرين في المستوى، إلا أكما توصلت عند أخذ الفرق الأول لهما، كما أن تكاملها المشترك فتح المجال لاستخدام نموذج أشعة تصحيح الخطأ VECM ، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد تنطلق من معدل البطالة إلى الإنفاق الحكومي، ما يدل على أن الحكومة تضع سياسة الإنفاق الحكومي على أساس التغيرات الحالية والمتوقعة لمعدل البطالة، حيث وجدا الباحثان أن زيادة الانفاق الحكومي بـ 1% يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بـ 0.12 % ، و هذا دليل على مساهمة الإنفاق الحكومي في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر.

2.7.1.دراسة زكان، 2010 (العلاقة بين الانفاق العام والبطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة : 1979-2008): حيث هدفت هذه الورقة البحثية إلى تقييم فعالية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة البطالة هذا من جهة كما هدفت الدراسة من جهة أخرى إلى اختيار مدى قدرة النماذج القياسية على تفسير العلاقة بين النفقات العامة والبطالة وتوصلت الدراسة إلى ضعف قدرة النماذج الانحدارية البسيطة والمتعددة في تفسير العلاقات الاقتصادية مقارنة

مع نماذج متجهات الارتباط الذاتي var ونماذج متجهات تصحيح الخطأ VECM كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين النفقات العامة ومعدل البطالة وهذا يدل على قدرة الانفاق العام على معالجة ظاهرة البطالة في الجزائر.

3.7.1. دراسة المقراني، 2015 (حول أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1988 2012)، باستخدام نماذج الإنحدار البسيط و شعاع الإنحدار الذاتي): وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي و معدل البطالة في الجزائر بتأخير خلال فترة الدراسة، فإذا ارتفع الإنفاق الحكومي الحقيقي في سنة معينة، يرتقب انخفاض معدل البطالة في السنة التي تليها.

4.7.1. دراسة بن عزة، 2015 ،(حول دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام و أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستخدام نماذج الإنحدار الذاتي VAR خلال الفترة (1970-2013)): وقد توصلت الدراسة إلى أن لسياسة الإنفاق العام تأثير ضعيف على معدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

5.7.1. دراسة Selase, 2019 (حول أثر الإنفاق الحكومي المجمع على معدل البطالة لمجموعة من الدول الإفريقية خلال الفترة(2000-2017): بإستخدام بيانات بانل، قد توصلت الد راسة إلى أن الإنفاق الصحي والإنفاق العسكري يساهم في زيادة معدل البطالة في المنطقة الافريقية في المدى الطويل والمدى القصير، أي أن هناك علاقة إيجابية بينهم ، بينما الإنفاق على البنية التحتية و الإنفاق على التعليم يساهم في تخفيض معدل البطالة في منطقة إفريقيا في المدى القصير و المدى الطويل ، أي أن هناك علاقة سلبية بينهم خلال فترة الدراسة.

إن هذه الدراسات قدمت أفكار ثمينة حول موضوع البحث، حيث عالجت بعض المشاكل وهي بالتحديد ظاهرة البطالة في الجزائر وكذا مدى مساهمة الانفاق العام في تأثير عليها.

مايميز هذه الورقة البحثية إضافة إلى أثر الانفاق العام الاستثماري على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 هو البحث نوعية العلاقة بين الانفاق العام الاستثماري والبطالة وتجارب الدولة الجزائرية لمحاربة هذه الظاهرة الاقتصادية .

2. الاطار المفاهيمي للدراسة:

1.2. البطالة:

1.1.2.تعريف البطالة:

هناك شرطين أساسين يجتمعان معا لتعريف العاطل عن العمل وهما:

- أن يكون الشخص قادرا على العمل.
- أن يبحث عن فرصة للعمل.

حسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية على تعريف العاطل بأنه كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى (ناجي، محمد، و عبد الحليم، 2010).

2.1.2. الاثار السلبية للبطالة على المستوى الاقتصادي الكلي: تعد البطالة مشكلة نفسية اجتماعية اقتصادية فازدياد عدد الوظائف دليل على قوة النشاط الاقتصادي.

يحتاج النشاط الاقتصادي لاستمراره وتوسعه إلى عاملين أساسين الأول يتمثل في وجود الطلب الكافي على السلع والخدمات، والثاني يخص الجانب التمويلي وبالتالي ضرورة وجود ادخار كاف لذلك .

حيث يرى كينز أن الاستهلاك يرتبط بالدخل المتاح ويضاف للاستهلاك التابع قيمة تمثل الاستهلاك التلقائي أي المستقل فتكون دالة الاستهلاك كالتالي:

$$Ydb+ a = C$$

وكما نعلم أن دالة الادخار عبارة عن الفرق بين قيمة الدخل المتاح والاستهلاك أي:

$$sYd+ a- = S$$

تتحقق عتبة الادخار عندما يتقاطع منحنى الادخار مع محور الدخل المتاح، وهذا نظرا لكون المنحنى المميز للدالة يبدأ من الجهة السالبة فيكون لدينا:

$$sYd+ a- = S=0$$
$$a=sYd$$
$$s/a=dY$$

نستنتج مما سبق كلما ارتفعت نسبة البطالة يؤدي ذلك إلى زيادة قيمة الاستهلاك التلقائي بالتالي تتأخر عتبة الادخار ويؤدي ذلك إلى صعوبة التمويل الاقتصاد فيحدث اثار سلبية على التوازنات الكلية (بركات، 2013).

2.2. الانفاق العام الاستثماري:

1.2.2. مفهوم الانفاق العام الاستثماري: يتمتع الانفاق الاستثماري بأهمية خاصة كونه المكون الثاني للدخل بعد الاستهلاك، وأن تعرضه للتقلبات يؤدي الى تقلبات عديدة في الاقتصاد، وأن الاستثمار الحكومي بمعناه العام هو تيار من الانفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل المصانع والآلات أو الطرق وكذلك الاضافات الى المخزون مثل المواد الأولية أو السلع الوسيطة أو السلع النهائية والتشييدات السكنية الجديدة خلال فترة زمنية، بعبارة أخرى فأنه يشير الى الانفاق على المعدات الرأسمالية لفترات طويلة(اكثر من سنة)أو بناء المشروعات الجديدة أو توسيع طاقاتها الإنتاجية وهو ما يعني الاضافة الى المخزون وتنفيذ خطط واستراتيجيات طويلة الأمد تضعها الدولة (همسة و عمر، 2019).

كما يعرف الإنفاق الحكومي الاستثماري أيضا :على أنه نفقات حكومية تخصص لتكوين رؤوس أموال العينية بمعنى أخر تلك التي تهدف لتنمية الثروة القومية مثل الإنفاق على مشاريع البنية التحتية ، كما يمكن الاعتماد على هذا النوع من النفقات كأداة هامة لتحقيق أهداف المجتمع كالنمو الاقتصادي و العدالة الاجتماعية، وينقسم الإنفاق الحكومي الاستثماري إلى (بغداد، قعيد، و حسيبة، 2019):

الانفاق الاستثماري الانتاجي: وهي نفقات موجهة لتوسيع الإنتاج الاستثماري في مجالات الصناعة والزراعة البناء والنقل وهي تفوق 40 % من الميزانية العامة في غالب الأحيان.

الإنفاق الاستثماري غير إنتاجي: تلك النفقات الموجهة لخدمات قطاعات الصحة والتعليم والثقافة.

2.2.2.مفهوم الاستثمار العام والقرار الاستثماري:

يعرف بأنه يمثل كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين، وبصفة عامة فإن الدوافع وراء الاستثمارات العامة تتمثل في: (باسم و عمر، 2020)

-الحاجة إلى تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية؛

- تطوير الخدمات؛

-الاتجاه إلى الاستثمار في القطاعات والمجالات التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها؛

-أيضا تعتبر الاستثمارات العامة أحد الوسائل الهامة التي تستخدمها الدولة لتحريك العملية التنموية في الاتجاه والشكل الذي ترغب فيه.

أما القرار الاستثماري فهو عملية تخصيص للموارد، كما يعد شكلا من أشكال توزيع الدخل القومي، وعلى هذا الأساس يستوجب بضرورة أن يكون هذا القرار سليما ومستندا على أسس رصينة.

كما يجب الاعتماد بشكل كبير في القرار الاستثماري على جملة من المقومات الأساسية للقرار الإستثماري أهمها (محمد و عبد الرؤوف، 2020):

- إعتماد استراتجية ملائمة: وهو ماتج عن أولويات المستثمر إتجاه كل من الربحية،السيولة و الأمان، ويتم من خلالها تحديد ميل منحنى المستثمر؛

- الاسترشاد بالأسس العلمية في انخاذ القرار الاستثماري بناء على ذلك يتم تحديد الخيارات الاستثمارية، الملاءمة مبدأ الخبرة والكفاءة وتوزيع المخاطر؛

- مراعاة بين العائد و المخاطرة

3.2. الاستثمار العمومي وأثره على معدل البطالة:

تظهر أهمية السياسية الإنفاقية الاستثمارية على سوق العمل ومستوى التشغيل، فاتباع سياسة إنفاقية استثمارية توسعية من خلال زيادة الاستثمار العمومي يؤدي إلى تنمية الدخل والمحافظة على استقراره وزيادة الطلب الكلي، ويمكن تبين تأثير سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على العمالة من خلال تتبع أثر هذه السياسة على (أريا الله و الجوزي، 2021):

- رغبة الأفراد في العمل والادخار؛

- موارد الإنتاج وتنقلها بين الفروع المختلفة؛

- تحقيق مستويات عالية من التوظيف.

3. الاطار النظري للعلاقة بين الانفاق العام والبطالة:

1.3. العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة عند الكلاسيك:

يهمل الاقتصاديون الكلاسيك العلاقة بين الانفاق العام والبطالة، لأنهم يتصورون أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون إلا في حالة الاستخدام التام وهي حالة التي يكون فيها الانتاج أعظمي وإستغلال عوامل الانتاج مثاليا والبطالة المنعدمة، أي أن اقتصادهم بإمكانه أن يوفر مناصب شغل لكل بطال يرغب في أن يشتغل، هذه الرؤية التفاؤلية التي تميز نظرة الكلاسيك للبطالة يصاحبها اعتقاد أخر أكثر أهمية وغرابة هو أن اقتصاد الكلاسيك يتوازن عند حالة الاستخدام التام دون تدخل الدولة (اليد الخفية)، مهملين بذلك دور الحكومة في تحقيق التوازن والتأثير على مخرجات النشاط الاقتصادي، حيث

يرون أن السياسات المالية التوسعية سوف لن تؤثر إلا على ميزانية الدولة، وأن السياسة النقدية التوسعية لا تؤدي إلى زيادة الانتاج والتشغيل بل إلى ارتفاع الاسعار.

2.3. العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة عند كينز:

يرى كينز أن البطالة لا تتناقض مع التوازن، فقد يتحقق توازن الاقتصاد على المستوى الكلي ويصاحب هذا التوازن وجود بطالة في عنصر العمل، وقد تكون هذه البطالة عارمة، ولكن يمكن للحكومة من خلال سياستها الهيكلية المتمثلة أساسا في السياسة المالية التوسعية، من احتواء حالة الاستخدام الناقص وذلك من خلال الدور الفعال والتأثير البالغ لمضاعفات السياسة المالية (مضاعف الانفاق، مضاعف الضرائب) على المخرجات من زيادة في الانتاج وخلق لفرص الشغل، وبذلك فالعلاقة عكسية بين الانفاق العام والبطالة، فكلما زادت الحكومة من نفقاتها كلما أدى ذلك إلى خلق فرص عمل إضافية، وبالتالي قل عدد البطالين وإنخفض معدل البطالة.

3.3. العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة عند النقديون:

يرى رواد هذه المدرسة وعلى رأسهم" ميلتون فريدمان"، أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومجابهة ظاهرتي التضخم والبطالة و خلق مناصب شغل، حيث يعتقدون أن الإفراط في تطبيق السياسات المالية التوسعية يكلف الخزينة العمومية تكلفة باهظة، تتمثل في عجز الموازنة وما ينجر على ذلك من مشاكل تلحق بالاقتصاد يسببها الدين العام (بوالكور، 2020).

4. واقع البطالة في الجزائر:

الشكل(01): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

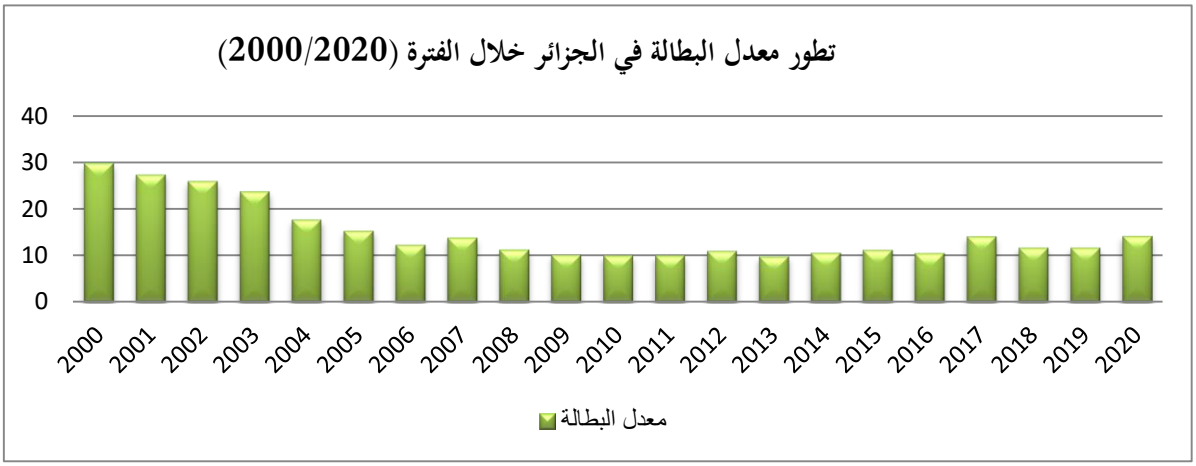

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء ONS، تقارير مختلفة لبنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات البطالة في الجزائر يشهد انخفاض مابين2000-2006 بوتيرة كبيرة خاصة بعد تطبيق برامج التنمية وهذا راجع لارتفاع ايرادات الجزائر بارتفاع أسعار النفط مما سهل على الحكومة الجزائرية من تسطير برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)حيث خصص له حوالي 525 مليار دينار حيث كان هذا البرنامج ايجابيا على سوق العمل مما أدى إلى تقليص البطالة ثم أعلنت الحكومة سنة 2005 عن برنامج تكميلي خماسي

خلال سنة (2005- 2009) هدف لدعم النمو حيث تمكن من استحداث **مليوني منصب عمل** مما أدى إلى الانخفاض الملموس لترتفع سنة 2007 ثم بعد ذلك نلاحظ تذبذب في معدلات البطالة وهذا راجع لمخلفات الأزمة المالية العالمية التي تركت تأثير سلبي على الاقتصاد الجزائر بالإضافة لأزمة كورونا .

2.4. تجارب الجزائر في علاج ظاهرة البطالة

بدأت معالجة المشكلة بإنشاء صندوق لتشغيل الشباب 1989 ، وأنشئت اللجان في كل ولاية لتمكين الشباب من فرص عمل، وطور العمل بإنشاء جهاز للإدماج المهني للشباب عام1990 في إطار وزارة العمل والحماية الاجتماعية، كما يعدّ إنشاء التعاونيات بين الشباب من أهم الجهود التي بذلت، حيث يمول مشاريع الشباب بواقع% 30 الباقي تساهم به البنوك لإيجاد فرص عمل مؤقتة، بأجور توازي الحد الأدنى المطلوب، بالإضافة إلى العديد من الجهود التي ساهمت في حل مشكلة البطالة.

وبصفة تفصيلية أكثر نذكر ما يلي (بركات، 2013):

-إنشاء وكالة دعم وترقية ومتابعة الاستثمارات (APSI) في ماي 1995 ، والتي ساهمت كثيرا في رفع حجم الاستثمارات المولّدة لمناصب الشغل في مختلف قطاعات الإنتاج، وذلك بفضل التحفيز الجبائي وشبه الجبائي الممنوحة للمستثمرين الجزائريين والأجانب على حد السواء، إضافة إلى المتابعة والدعم المعنوي لهذه الاستثمارات

- إنشاء وكالة ترقية ودعم الشباب(ANSEJ) في افريل 1998 والتي اهتمت خاصة بفئة معينة من المستثمرين هم الشباب المتخرجين من الجامعات أو مراكز التكوين المهني، لإقامة مشاريع مصغّرة وذلك من خلال تقديم دعم مالي بالإضافة إلى التحفيزات الأخرى، وقد ساهمت هذه الوكالة منذ إنشائها على توفير العديد من مناصب الشغل في مختلف القطاعات، خاصة قطاع الخدمات

- إنشاء صندوق للتأمين على البطالة.

-إنشاء وكالة للعقود ما قبل التشغيل.

بالإضافة إلى مساهمة المخططات الوطنية للفلاحة والتنمية الريفية بموجب المنشور 332 المؤرخ في 18جويلية سنة2000 وقد تم من خلال تطبيق هذه المخططات استحداث 142000ألف فرصة عمل عام 2001 بفضل تخصيص برامج قصيرة المدى لفائدة الشباب المستثمرين في معظم أنشطة القطاع الزراعي من تربية المواشي والنحل إلى استصلاح الأراضي (بن زعلة و مسعودي، 2021).

إن صيغ الاستثمار المتبعة حاليا من طرف مختلف الهيئات التي أوكلت لها المهمة فاشلة ؛فبالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ترفض معظم البنوك تمويل المشاريع التي يتم قبولها من طرف هذه الوكالة، بالنظر إلى الخسائر التي لحقت بمختلف الوكالات، حيث عجز العديد من المستثمرين الشباب من تسديد قروضهم، وواجهتهم الوكالات البنكية في المحاكم، إلى جانب أنه لا توجد سياسة خاصة بالتشغيل في الجزائر، ذلك أن الفشل الذي تسجله وزارة التشغيل والتضامن الوطني، يؤكد حجم الفجوة بين ما يتم التصريح به والواقع الحقيقي للبطالة، والأكثر من ذلك، فإن القضاء على مشكلة ليس من صلاحيات وزارة واحدة فحسب، بل يجب أن يكون مشروع حكومة بأكملها، وذلك ما

يبرره غياب استراتيجية على المدى المتوسط والبعيد، فالدولة لم تدرس كل منطقة حسب خصوصيتها وحاجياتها وظروفها، فبالنسبة لمشروع مائة محل في كل بلدية فقد مني بالفشل، ذلك أن سوء التخطيط من شأنه أن يفرض مشاكل أخرى بالنسبة للشباب البطال، الذي قد يستفيد من هذا المحل، حيث إننا نجد فوارق كبيرة بين البلديات من حيث عدد السكان فمنها بلديات صغيرة لا تحتاج إلى هذا الحجم كله من المحلات، زد على ذلك جل المناطق التي بنيت فيها هذه المحلات تبعد بكثير عن الأماكن العمرانية (في مناطق معزولة نوعا ما)(بركات، 2013).

5. الانفاق العام الاستثماري وتأثيره على البطالة:

أدّى التغير في السلطة السياسية (الانتخابات الرئاسية أفريل1999) إلى انتهاج سياسة اقتصادية ذات صبغة اجتماعية ترتكز على التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي بهدف مساعدة السكان ومعالجة مخلفات الأزمة الأمنية، غير أنّ قلّة الإمكانيات المالية خلال سنتي 1999 و2000 جعل الاستثمارات العمومية ضعيفة نسبيّاً إذا تم مقارنتها مع عدد وحجم الاستثمارات العمومية التي تم مباشرتها ابتداء من سنة2001 .

هذه الاستثمارات العمومية جاءت على شكل مجموعة من البرامج التنموية المتواصلة، كل برنامج تنموي يحوي مجموعة من المحاور يتضمن كل محور بدوره مجموعة من المشاريع محدّدة الأهداف .

وقد تمثلت هذه البرامج التنموية في كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة (2001-2004) ، ثم تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو في الفترة (2005-2009)الذي كان مواصلة للبرنامج الأول لكن بمخصصات مالية أكبر، وقد أُرفق بالبرنامجين التكميليين لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا، وجاء بعد ذلك البرنامج التنموي الأضخم منذ الاستقلال وهو البرنامج الخماسي .الخاص بالفترة (2010-2014)، ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2019) ، وأخيرا النموذج الجديد للنمو خلال الفترة (2016 -2030) .

والجدول التالي يشرح حجم الانفاق العام الاستثماري وتأثيره على البطالة في الجزائر.

الجدول(01):تطور حجم الانفاق العام الاستثماري في الجزائر ومقارنته بمعدل البطالة خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الانفاق العام الاستثماري (مليار دينار)	265,8	369,3	468,2	507,3	508,1	553,2	2220,9
معدل البطالة(%)	29,8	27,3	25,9	23,7	17,7	15,3	12,3
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
الانفاق العام الاستثماري (مليار دينار)	1297,7	1720,3	2840,3	2503,4	2778,9	2144,3	1811,9
معدل البطالة(%)	13,8	11,3	10,2	10	10	11	9,8
السنوات	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**

الانفاق العام الاستثماري(مليار دينار)	2050,3	3035,3	2403,3	1620,4	2593,2	2438,2	2130,2
معدل البطالة(%)	10,6	11,2	10,5	14,1	11,7	11,7	14,2

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء ONS، تقارير مختلفة لبنك الجزائر.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

- (2000-2004): نلاحظ علاقة عكسية بين الانفاق العام الاستثماري ومعدلات البطالة، أي أن كلما زاد حجم الانفاق العام الاستثماري إنخفض معدل البطالة في الجزائر، فقد كان حجم الانفاق العام الاستثماري سنة 2000 بـ 265.8 مليار دينار ويقابله معدل البطالة 29.8 %، ليبقى حجم الإنفاق العام الاستثمار بالارتفاع ليصل إلى 508.1 مليار دينار سنة 2004 وهذا ما يقابله إنخفاض في معدل البطالة لتصل النسبة سنة 2004 إلى 17.7 %، سعت الدولة الجزائرية عبر مخطط الانتعاش الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها مكافحة الفقر وإنشاء مناصب الشغل.

- (2005-2009) : خلال هذه الفترة العلاقة بين المتغيرين تبقى علاقة عكسية بإستثناء سنة 2007 كانت العلاقة طردية، حيث قدر حجم الانفاق العام الاستثماري بـ 1297.7 مليار دينار ما يقابله زيادة نسبية في معدل البطالة لتصل إلى 13.8 % مقارنة بسنة 2006 كانت نسبة البطالة 12.3 % ، أي أن كل مازاد الانفاق العام الاستثماري ليقابله إنخفاض معدل البطالة وهذا يدخل ضمن سلسلة المخططات التنموية الخماسية التي أعدتها الدولة الجزائرية قصد إنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- (2010-2014): خصصت الدولة الجزائرية للمخطط الخماسي مبلغ ضخم يقدر بـ286 مليار دولار مايعادل 21214 مليار دينار، وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول أعلاه، في سنة 2010 كان حجم الانفاق العام الاستثماري 2503.4 مليار دينار ثم ينخفض إلى 2050.3 مليار دينار سنة 2014 مع بقاء إنخفاض في معدل البطالة حيث كان 10 % أي أن كلما إرتفع حجم الانفاق العام الاستثماري إنخفض معدل البطالة، وكلما إنخفض حجم الانفاق الاستثماري إرتفع معدل البطالة.

ولا مناص من القول أن الانفاق العام الاستثماري نجح في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر حيث كان29.8 % سنة 2000 لي يصل إلى 10.6 %سنة 2014 .

- (2015-2020): خلال هذه الفترة نلاحظ تذبذب في معدلات البطالة بين الزيادة والنقصان حيث كان معدل البطالة 11.2 % سنة 2015 ثم تنخفض سنة 2016 إلى 10.5 % ، ثم يعود للإرتفاع سنة 2017 لي يصل 14.1 % ، وهذا يعود مباشرة إلى تذبذب في حجم الانفاق العام الاستثماري حيث إرتفع سنة 2015 إلى 3035.3 مليار دينار ثم ينخفض سنة 2016 إلى 2403.3 مليار دينار ويستمر في الانخفاض سنة 2017 إلى 1620.4 مليار دينار ثم يعود للإرتفاع سنتي 2018 و2019 ويقابله إنخفاض في معدل البطالة، في سنة 2020 إرتفع حجم الانفاق العام الاستثمار يقابله إرتفاع في معدل البطالة لي يصل إلى 14.2 % وهذا يعود للحالة الصحية التي كانت تمر بها البلاد من جائحة

كورونا (كوفيد19) ، حيث تم إغلاق المصانع والشركات ومؤسسات الدولة إغلاق جزئي، مما أدى إلى تسريح العمال وارتفاع معدل البطالة.

ومن هذا المنطلق يمكننا القول أن هناك علاقة عكسية بين الانفاق العام الاستثماري ومعدلات البطالة في الجزائر، أي أن خلال فترة الدراسة كلما إرتفع الانفاق العام الاستثماري إنخفض معدل البطالة وكلما إنخفض الانفاق العام الاستثماري إرتفع معدل البطالة.

6. الدراسة القياسية لأثر الانفاق العام الاستثماري على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

1.6. التحليل الأولي للمتغيرات : إن القيام بأي عملية لأحدى الظواهر الاقتصادية ينبغي على كل باحث في هاذا المجال قبل استخدام أي مجموعة من البيانات السلسلة الزمنية على وجه الخصوص في أي دراسة كانت لابد من معالجتها جيدا من خلال اخضاعها لمختلف الاختبارات البيانية و الاحصائية التي تسمح باكتشاف مميزاتها وخصائصها الاحصائية الجوهرية وتقدم صورة واضحة عن كيفية تطور سلوك المتغيرات التي تعبر عنها والتي تخضع للنظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى وإلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية.

من أجل معرفة مدى تأثير الانفاق العام الاستثماري على معدلات البطالة في الجزائر ومن خلال بناء نموذج قياسي يضم المتغيرات محل الدراسة ومن أجل محاولة استنباط درجة التأثير ارتأينا الاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية تمتد على طول الفترة 2020/2000 ونقوم باستعمال الأرقام القياسية للسلسلتين وذلك لعدم تجانس وحدات القياس ليتم الحصول على ما قيمته 21 مشاهدة في المجموع .

2.6. التعريف بالنموذج

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL المقترح من قبل Pesaran، 2001 ويأخذ نموذج ARDL الفارق الزمني بعين الاعتبار وتتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد الابطاءات الموزعة في حدود(معلمات) تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل، ويكتب النموذج كالتالي:

$$LTCHOt = \alpha 0 + a1LNIVPt + \zeta t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (I)$$

حيث: LTCHO وLNIVP تمثل على التوالي معدلات البطالة والانفاق العام الاستثماري في الجزائر.

3.6. منهجية التكامل المشترك باستعمال نماذج ARDL

تعتر نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة أو المبطئة (ARDL) هي الأسلوب الأكثر تطورا و المقاربة الأكثر حداثة في معالجة النماذج المبنية على قواعد السلاسل الزمنية، و لقد تم تطوير هذا الأسلوب لتجاوز المشاكل التي واجهت نماذج التكامل المشترك (VECM)تصحيح الخطأ لجهونسن (Johansen 1988) أو طريقة اختبار الخطوتين الذي وضعه، (Engle and Granger,1987) ، ونذكر منها ,لمشكلة عدم التأكد التي عادة ما تظهر بشأن خصائص السلاسل الزمنية ودرجة استقرارها الأمر الذي يصبح معه استخدام طريقة (ARDL) هو الخيار الأفضل لان هذا الأسلوب لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، بالإضافة إلى ذلك فقد لاحظ

(Kermès et al ، 1992) أنه في حالة صغر حجم العينة فإنه من الصعوبة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات غير المستقرة وأن استقرار السلاسل الزمنية يؤدي إلى انخفاض معنوية مقدرات المعالم، غير أن أسلوب ARDL يتمتع بخصائص أحسن في حالة السلاسل الزمنية القصيرة تمنحنا مقدرات أفضل مقارنة بطرق التقدير الأخرى.

و كانت بداية الأبحاث في هذا الأسلوب عام 1999 على يد الباحث الأمريكي من أصول إيرانية باسيران(Pesaran) وساعده في ذلك الباحث (Shani) شان ليكتمل البحث في أسلوب ARDL ، و بالطريقة التي نستعملها الآن عام 2001 ، و على أساس أن هذا الأسلوب يعتمد على اختبار حدود الارتباط الذاتي المتباطئ التوزيع في النموذج (Autorégressive Distribuâtes L'ag) يُكننا تسميته بطريقة اختبارات الحدود (Bunds Test Méthodologie (سالت ، شيبوط، و لعقاب، 2018) .

4.6. دراسة استقراريه متغيرات النموذج حسب اختبار ADF و PP:

بعد إجراء اختبار ADFو PP فإننا نسجل قيمة الإحصائية المحسوبة لجذر الوحدة و الاحتمال المرافق لها، و نلخص النتائج في الجدول، أنظر الجدول رقم (1) :

تعتبر دراسة استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج ضرورية قبل بدأ عملية النمذجة، فتكون مستقرة إذا تذبذبت قيمها حول وسط حسابي ثابت مع تباين ليس له علاقة بالزمن، و من اجل القيام بهذه الخطوة نعمد إلى إخضاع السلسلتين الزمنيتين محل الدراسة لاختبارين من أهم اختبارات جذر الوحدة التي تساعدنا في دراسة استقراريه السلسلة و هما اختبار ديكي فلور المطور(ADF) و اختبار فيليبس بريون (PP) حيث أننا نتتبع إمكانية وجود جذر وحدة ضمن السلاسل المدروسة .و بعد إجراء هذه الاختبارات فإننا نسجل قيمة الإحصائية المحسوبة لجذر الوحدة و الاحتمال المرافق لها.

عند تفحص نتائج الجدول نلاحظ أن المتغيرتين في المستوى الأصلي تملك جذر وحدة على الأقل في احد النماذج الثلاثة وحتى عند مستوي معنوية 10 % و باستعمال الاختبارين PPو ADF و بالتالي فهي ليست مستقرة . و عند إخضاعها للفرق الأول فإن كل من المتغيرتين تصبح مستقرة و عند مستوي معنوية 1 %فقط بسبب عدم امتلاكها لأي جذر وحدة في النماذج الثلاثة وبالتالي فالسلسلتين الأصليتين متكاملتين من الدرجة الأولى،

بعدما تأكدنا من أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، و عليه فإننا نكون أمام إمكانية حدوث حالة للتكامل المشترك بين المتغيرات السابقة (La Cointégration)، وللتحقق من وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات نستخدم أسلوب اختبارات الحدود (Bounds test).

5.6. نتائج تطبيق أسلوب نماذج (ARDL) على البيانات الجزائر

إن نتائج تطبيق أسلوب (ARDL) على البيانات يتضمن الخطوات التالية:

1.5.6 تحديد قيمة الإبطاء الأمثل في نموذج (ARDL) للبيانات:

تشير النتائج إلى أنه بعد تقدير 20 نموذج كان طول الإبطاء الأفضل لمتغيرات النموذج هي ARDL(2,2) حسب معيار AIC و الذي بلغ أدناه عند القيمة 0.93- ، أي أن قيمة التأخير للمتغير التابع LTCHO هي 2 ، أما بالنسبة للمتغير التفسيريLNIVP هي 2 ، أنظر الشكل رقم (2)

2.5.6 .اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds test) للبيانات:

بعدما قمنا بتحديد قيم الإبطاء الأمثل ARDL(2,2)، يمكننا الآن تقدير نموذج (ARDL) الشرطي (ARDL-UECM)، و نتيجة تطبيق اختبار الحدود على هذا النموذج مسجلة في الشكل رقم (3)

إن الإحصائية المحسوبة لهذا الاختبار و المرافقة لفرض العدم (F stat.=18.78) اكبر من قيم الحد الأكبر للقيم الحرجة عند كل مستويات المعنوية من 1% إلى 10%. وعليه يمكننا رفض فرضية العدم و التأكيد على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل تتجه من المتغير الاستثمار الفلاحي نحو المتغير التابع الاكتفاء الذاتي خلال فترة الدراسة.

3.5.6. تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير للبيانات:

إن نتيجة تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع توضيح ديناميكية الأجل القصير للبيانات موضحة في الشكل رقم (4)، إن معامل تصحيح الخطأ ($\lambda = -2.12$) ذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى معنوية 1% و بإشارة سالبة ويكون عندئذٍ نموذج تصحيح الخطأ مقبول، وعليه فانه يمكننا القول أن حوالي 212% من اخطأ الأجل القصير يمكن تصحيحها في العام الأول من اجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل أي في حوالي 12 أشهر الأولى يمكن تصحيح الفجوة، وهذا يعبر عن سرعة الكبيرة جداً للعودة إلى وضع التوازن في حالة وجود صدمات تزيح الاقتصاد الجزائري عن وضع التوازن.

وهذه النتيجة توحي بان المتغيرات الانفاق العام الاستثماري و معدلات البطالة في الجزائر متكاملة تكاملاً مشترك و لها علاقة توازن في الأجل طويلة.

4.5.6.تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل الطويل للبيانات:

الجدول التالي يلخص نتيجة تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع توضيح ديناميكية الأجل الطويل:

بعد إثبات وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج للبيانات ، فان الجدول رقم 4 ، يلخص نتيجة تقدير نموذج (ARDL)لتصحيح الخطأ مع توضيح ديناميكية الأجل الطويل، و بالنسبة لمعلمات الأجل الطويل فهي مقبولة و ذات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 1% ، و بالتالي فان معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر تتأثر بشكل إيجابي بحجم الاستثمار الفلاحي و بمعامل قدره حوالي 1.64- و على أساس قيمة المعامل السابق فان الانفاق العام الاستثماري في الجزائر اثر كبير في تخفيض معدلات البطالة، فعلى المدى البعيد زيادة حجم الانفاق العام الاستثماري بمليار دينار يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة بنسبة قدرها حوالي 1.64 % .أنظر الشكل (5)

5.5.6.اختبار التطابق لمقارنة السلسلتين الأصيلة و المقدرة للمتغير التابع للبيانات

من خلال الشكل(6) يمكننا ملاحظة شبه التطابق التام بين السلسلة الأصلية (Actual) و المقدرة (Fitted)، و هذا من شأنه أن يعطينا فكرة عن مدى أهمية تعبير النموذج المقدر(ARDL(2, 2 على بيانات السلسلة المدروسة.

6.6. دراسة استقراريه معالم النموذج :

لكي نتأكد من خلو النموذج من وجود أي تغيرات هيكلية خلال فترة الدراسة و انسجام معلمات الأجل الطويلة مع معلمات الأمد القصيرة لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل :المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)و كذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares). و نتيجة هذين الاختبارين مسجلة في الشكل (7) ، و باستعمال اختبار CUSUM نسجل بقاء إحصائية هذا الاختبار داخل مجال الثقة لكل العينات المعتمدة، أما بالنسبة لاختبار Kolmogorov –Smirnov فان الإحصائية CUSUM SQ لهذا الاختبار تبقى داخل مجال الثقة طوال الفترة المعتمدة ما عدا المشاهدات 2006،2007 تكون خارجة قليلا لحد المجال العلوي و هذا لا يؤثر كثيرا على نتائج الدراسة، وعليه يُكننا التأكيد على عدم حصول أي تغير هيكلي ضمن النموذج و أن معالم النموذج تمتاز بالاستقرارية خلال كل فترة الدراسة كما أن معلمات الأجل القصير منسجمة مع معلمات الأمد البعيد.

7.6.دراسة و تحليل بواقي النموذج ARDL(2, 2) للبيانات:

في إطار دراسة البواقي فإننا نختبر أنها مستقلة عن بعض و تمثل تشويش ابيض يخضع للتوزيع الطبيعي، كما أننا نختبر ثبات تباين البواقي.

من خلال معاينة هذه النتيجة نلاحظ أن كل معاملات الارتباط الذاتي المحسوبة من أجل الفجوات h=16 ذات معنوية إحصائية معدومة (تقع داخل مجال الثقة)، و من خلال الاحتمال المرافق لإحصائية Lunge-Box يمكننا قبول الفرضية المعدومة بمستوى معنوية 1% و الإقرار بعدم وجود ذاكرة ضمن سلسلة البواقي أي أنها مستقلة عن بعض و بالتالي فهي مستقرة و عليه نؤكد على عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي ضمن النموذج المعتمد ARDL(2,2).

أما فيما يخص اختبار ثبات التباين فان نتيجة اختبار ARCH مسجلة في الشكل (8).

وعلى ضوء هذه النتيجة يمكننا قبول الفرضية المعدومة عند مستوى معنوية 1% و التأكيد على أن بواقي النموذج ARDL(2, 2) المعتمد ذات تباين ثابت و هذا باستعمال إحصائية .F-stat أو إحصائية LM.

وعليه فان بواقي النموذج المقترح ARDL(2,2) هي تشويش ابيض ذات تباين ثابت .

بعدما وفقنا في كل الاختبارات الإحصائية السابقة (اختبار التطابق، التقييم الإحصائي و القياسي للنموذج، اختبار التشويش الأبيض للبواقي، اختبار ثبات تباين البواقي) يمكننا اعتبار أن النموذج المعتمد مقبول من وجهة إحصائي وقياسية و بالتالي فهو ذو مصداقية و يمكننا الاعتماد عليه في التحليل و الدراسة.

7.الخاتمة:

حاولنا خلال هذه الدراسة معرفة أثر الانفاق العام الاستثماري على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، من أجل ذلك خصصنا المحور الاول من هذه الورقة البحثية الالمام بالاطار النظري لتوضيح مفاهيم أساسية حول البطالة و الانفاق العام الاستثماري أما المحور الثاني قمنا بالبحث على أدبيات الدراسة وأفكار المفكرين الاقتصاديين حول العلاقة بين الانفاق العام والبطالة، كما قمنا في المحور الثالث بتحليل واقع ظاهرة البطالة في الجزائر، لي يبقى المحور الرابع لدراسة تحليلية لأثر الانفاق العام الاستثماري على معدلات البطالة وذلك مرورا بالبرامج التنموية أما المحور الاخير فخصص لجانب القياسي للدراسة قمنا بتعريف متغيرات الدراسة خلال الفترة المدروسة، ثم عرضنا نتائج الدراسة ومناقشتها وذلك بإستعمال البرنامج الاحصائي (Eviews 9) ، والنماذج القياسية الأنسب لذلك بدأ من إستقرارية السلاسل الزمنية إلى غاية تحديد أثر بين الانفاق العام الاستثماري ومعدلات البطالة في الجزائر.

وعلى ضوء النتائج المتصل إليها في هذه الورقة البحثية كإجابة للإشكالية المطروحة، يمكن القول أن:

- توجد علاقة عكسية بين الانفاق العام الاستثماري ومعدلات البطالة في الجزائر.
- للانفاق العام الاستثماري في الجزائر اثر كبير في تخفيض معدلات البطالة، فعلى المدى البعيد زيادة حجم الانفاق العام الاستثماري بمليار دينار يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة بنسبة قدرها حوالي 1.64 % .

بناءا على ما تطرقنا غليه في دراستنا وكذلك ما توصلنا إليه من نتائج ارتأينا تقديم بعض التوصيات و المقترحات على التحو التالي:

- العمل على التحكم في سياسة الانفاق العام الاستثماري بما يكفل في تحقيق الاهداف المنشودة.
- ضرورة التنويع الاقتصادي في الجزائر للقضاء على ظاهرة البطالة وتوجيه الاستثمارات للقطاع الفلاحي بالدرجة الاولى .
- ضرورة تنويع مجالات الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في الاستثمار وفق نظام البناء والتشغيل، لتنويع مصادر التمويل وضمان التنافسية وتشديد الرقابة.

8.قائمة المراجع:

[1] أحمد بركات. (2013). **البطالة والتحدي في المغرب العربي**. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية(03)، 223-224.

[2] اسماعيل بن زعلة، و عبد الهادي مسعودي. (2021). **مساهمة القطاع الفلاحي للحد من مشكلة البطالة**. مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، 07(01)، 348.

[3] بن الحسين ناجي، مباركي محمد، و عيساوي عبد الحليم. (2010). **البطالة في الجزائر دراسة تحليلية**. مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع، 116.

[4] بنين بغداد، ابراهيم قعيد، و ستوحة حسيبة. (2019). **أثر الانفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي دراسة دولية للإقتصاديات النفطية (السعودية، الامارات، الجزائر)**. مداخلة في مؤتمر المسموم: مؤتمر التنمية المتوازنة.

[5] عبد الرؤوف محمد، و حجاج عبد الرؤوف. (2020). **أثر الانفاق الاستثماري لتكنولوجيا المعلومات على أداء الرصد الألي عن بعد لإستهلاك الكهرباء دراسة قياسية بمديرية ورقلة (2014-2019)**. مجلة الباحث(20)، 671.

[6]فاضل باسم، و محمد عمر. (2020). **دور الاستثمار في نمو الناتج الزراعي العراقي للمدة (1991–2016)**. مجلة جامعة كركوك للعلوم الادراية والاقتصادية، 10(2)، 174.

[7]فتحي همسة، و عدنان عمر. (2019). **الانفاق العام الاستثماري الحكومي في العراق وأثره في معالجة البطالة**. مجلة العلوم الاسلامية، 22، 89.

[8]محمد أريا الله، و جميلة الجوزي. (2021). **أثر الاستثمار العمومي على معدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990–2018)**. مجلة أفاق علمية، 13(1)، 627.

[9]محمد سالت ، سليمان شيبوط، و محمد لعقاب. (2018). **انتاج القمح ومدى مساهمته في تحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة (1980–2016) دراسة قياسية بإستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ardl**. مداخلة ضمن الملتقى الدولي السابع تحت عنوان : اقتصاديات الانتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية، 69.

[10] نور الدين بوالكور. (2020). **قياس وتحليل أثر الانفاق الحكومي عبى معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970–2016)**. Revue Algerienne d'Economie et gestion(14)، 172.

[11] الديوان الوطني للإحصاء ONS

[12]تقارير بنك الجزائر.

9.الملاحق:

الجدول رقم (2): نتائج اختبار استقرارية المتغيرات باستخدام ADF و PP

المتغيرات	النموذج	اختبار ADF		اختبار PP	
		عند مستوى	بعد اجراء الفروق الأولى	عند مستوى	بعد اجراء الفروق الأولى
		t-statistic prob	t-statistic prob	t-statistic prob	t-statistic prob
ltcho	3	-1.1019 (0.9001)	-6.1998 (0.0004)	-0.1336 (0.9899)	-12.6537 (0.0000)
	2	-2.4342 (0.1456)	-4.3249 (0.0036)	-2.5656 (0.1162)	-4.3606 (0.0033)
	1	-1.4478 (0.1337)	-4.1895 (0.0003)	-1.5370 (0.1139)	-4.2231 (0.0000)
lnivp	3	-2.0486 (0.54124)	-4.9245 (0.0052)	-1.8815 (0.6263)	-14.2449 (0.0001)
	2	-2.2455 (0.1977)	-5.6593 (0.0002)	-3.2046 (0.0348)	-5.7472 (0.0002)
	1	0.8870 (0.8924)	-5.4113 (0.0000)	1.2276 (0.9380)	-5.5268 (0.0000)

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews9 .

الشكل رقم(3): نتيجة اختبار الحدود (Bounds test) للبيانات

ARDL Bounds Test
Date: 12/03/21 Time: 16:35
Sample: 2003 2020
Included observations: 18
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	18.78623	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

الشكل(2): نتائج معيار (AIC) لاختيار أطول الإبطاء الأمثل للبيانات

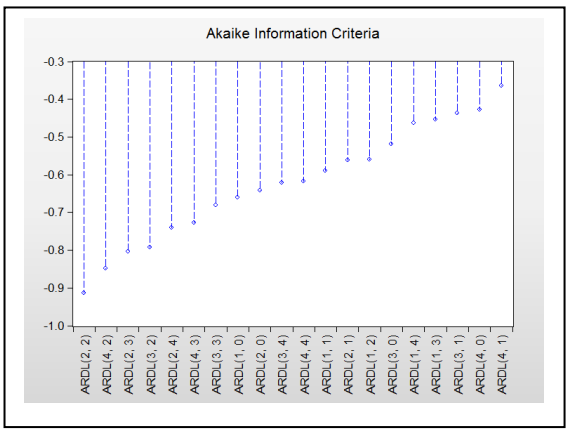

المصدر: من إعداد الباحثان بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي.Eviews9

الشكل رقم (5) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل الطويل للبيانات

الشكل رقم(4): نتيجة تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: DLNIVP
Selected Model: ARDL(2, 2)
Date: 12/03/21 Time: 16:36
Sample: 2000 2020
Included observations: 18

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLNIVP(-1))	0.611077	0.219648	2.782078	0.0166
D(DLTCHO)	-1.110569	0.502447	-2.210319	0.0473
D(DLTCHO(-1))	1.770373	0.645339	2.743320	0.0178
CointEq(-1)	-2.124626	0.353857	-6.004195	0.0001

Conteq = DLNIVP - (-1.6425*DLTCHO + 0.0118)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLTCHO	-1.642510	0.435162	-3.774484	0.0027
C	0.011786	0.017009	0.692954	0.5015

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي.Eviews9

الشكل رقم (7):دراسة استقراريه معالم النموذج

الشكل(6): نتيجة اختبار التطابق لنموذج ARDL(2,2) للبيانات

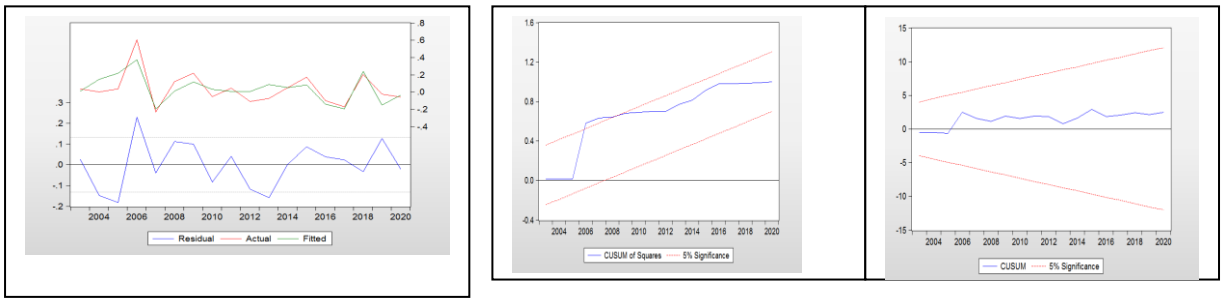

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي.Eviews9

الشكل رقم (8):دراسة و تحليل بواقي النموذج ARDL(2, 2) للبيانات

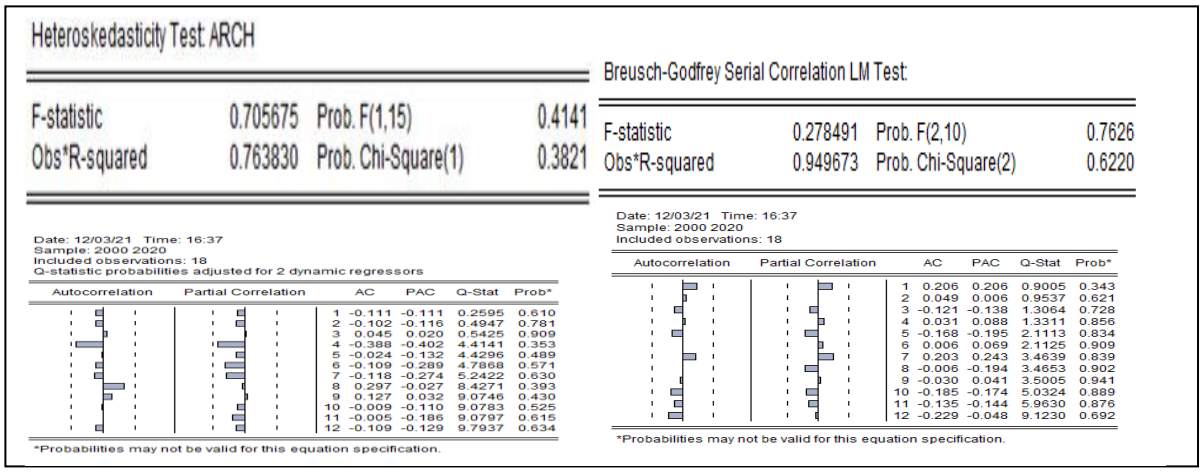

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.705675	Prob. F(1,15)	0.4141
Obs*R-squared	0.763830	Prob. Chi-Square(1)	0.3821

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.278491	Prob. F(2,10)	0.7626
Obs*R-squared	0.949673	Prob. Chi-Square(2)	0.6220

Date: 12/03/21 Time: 16:37
Sample: 2000 2020
Included observations: 18
Q-statistic probabilities adjusted for 2 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.111	-0.111	0.2595	0.610
		2	-0.102	-0.116	0.4947	0.781
		3	0.045	0.020	0.5425	0.909
		4	-0.388	-0.402	4.4141	0.353
		5	-0.024	-0.132	4.4296	0.489
		6	-0.109	-0.289	4.7868	0.571
		7	-0.118	-0.274	5.2422	0.630
		8	0.297	-0.027	8.4271	0.393
		9	0.127	0.032	9.0746	0.430
		10	-0.009	-0.110	9.0783	0.525
		11	-0.005	-0.186	9.0797	0.615
		12	-0.109	-0.129	9.7937	0.634

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

Date: 12/03/21 Time: 16:37
Sample: 2000 2020
Included observations: 18

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.206	0.206	0.9005	0.343
		2	0.049	0.006	0.9537	0.621
		3	-0.121	-0.138	1.3064	0.728
		4	0.031	0.088	1.3311	0.856
		5	-0.168	-0.195	2.1113	0.834
		6	0.006	0.069	2.1125	0.909
		7	0.203	0.243	3.4639	0.839
		8	-0.006	-0.194	3.4653	0.902
		9	-0.030	0.041	3.5005	0.941
		10	-0.185	-0.174	5.0324	0.889
		11	-0.135	-0.144	5.9630	0.876
		12	-0.229	-0.048	9.1230	0.692

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي.Eviews9